إصلاح التعليم ..
بين قصور الرؤية وضغط الواقع
المناهج
التعليمية
تأليف صابر النفراوي

إهداء

إليهما ..

أهدي هذا الكتاب

تصدير

"قلت لوطني : من أجلك أكتب.. قال لي : من أجلي إقرأ"

باسكال عساف

مقدمة

لا شكّ أنّنا لن نأتيَ بجديد إذا أسهبنا في الحديث عن أهمية التعليم في حياة الأمم والمجتمعات، فقد بات الخلاف حول مفصلية دور النظم التعليميّة في تحقيق التقدّم المأمول جزءا من الماضي، وأضحت أسئلة الراهنيّة تدور في فلك التطوير والإصلاح،ولاسيما في الدول النامية حيث تغيب التقنية وتنحسر المعرفة وبطبيعة الحال لا تشكّل الحالة التونسية الاستثناء، فاليوم ونحن نشهد القرن الحادي والعشرين بتحولاته الكبرى مازلنا نحمل عبء منظومة تربوية مهترئة لا تلائم طبيعة اللحظة التاريخية الفارقة بخصوصيّاتها السياسية والاقتصادية والتقنيّة، فتاهت الأجيال المتأخّرة أو تُوّهت تحت قصف سياسات عقيمة تداولت على عقولهم بل انهالت عليها وتساقطت بطرائق التلقين الجوفاء والمناهج العرجاء ، وتعاقبت محاولات الإصلاح الفاشلة لتزيد الوضع ترديا وترهّلا، فكان من الطبيعي أن يؤدّيَ سوء الحال إلى سوء المآل لنقف على هول مشهد نرى فيه جامعيا لا يتقن لغة لا نطقا ولا رسما !..

ففي قطعة مسرحية من الكوميديا السوداء تبيّن أنّ تلميذ الثالثة ابتدائي في اليابان هو في نفس مستوى تلميذ التاسعة أساسي في تونس وذلك حسب اختبارات البرنامج الدولي لمتابعة مكتسبات التلاميذ..!"PISA " التي وضعت تونس عام 2013 في المراتب الخمسة الاخيرة من بين 65 دولة..

ولمّا كان ذلك كذلك تأكّدت من ثمّة أهمية إطلاق استراتيجية إصلاحية شاملة تمسّ نخاع عظم المنظومة التربوية، يسبقها جهد تشخيصيّ علمي منهجي لمعرفة نقاط الضعف وملامسة نقاط القوّة (على قلّتها)، كما يجب توسيع قاعدة المشاركة في أي حوار وطني يهدف إلى النهوض بالتعليم عبر الانفتاح على مختلف الفاعلين في المجتمع المدني وعدم الاقتصار على المعهد العربي لحقوق الإنسان والاتحاد العام التونسي للشغل ولِمَ لا تشريك هياكل أممية كاليونيسف في وضع الاستراتيجيات الملائمة لتطوير النظام التعليمي بما يخدم طموحات

شعب ثار ذات يوم ليتقدّم ويصعد ولا تقدّم ولا صعود دون تعليم خلاّق، وذاك أمل معقود على الأنتلجنسيا بصفتها قوة اقتراح جبارة تستلهم من العوام وتوجّههم في آن ..

نابل في 14- 08 - 2015

توطئة

لا شكّ أنّ إصلاح المنظومة التعليمية يمرّ ضرورةً عبر مراجعة رؤيتنا الإصلاحية العامة وتعصيرها، فلم تعد السياسات التربوية في عصرنا هذا تقاس بكمّها بل بكيْفها، لم يعد للأرقام معنى في زمن انفجار المعلومات، لا معنى للأرقام التي يقذفوننا بها بين الحين والآخر فتلك مرحلة ولّت وانقضت مع الموجة الإصلاحية الأولى التي أطلقتها دولة الاستقلال البورقيبيّة عام *1958* حين رُفع شعار "التعليم للجميع"،ورغم أنّ الظرف لم يكن مناسبا لطرح سؤال الجودة والجدوى، إلا أنّ النتيجة كانت مبهرة على نحو (ما)، ليس فقط بسبب قوة البرامج وعمقها بل أيضا بفضل المدرّسين والمؤطّرين الأجانب الذين نهلوا من معين المدارس الغربية ولاسيما الفرنسية منها ليقدّموا إضافة لافتة أسهمت بشكل مباشر في تجويد مخرجات المؤسسات التعليمية التونسية ..

أما في زمننا هذا فقد بات الحديث عن عدد المدارس والمعاهد والأقسام ونسب التمدرس وغزارة المعلومات جزءا من التاريخ ، إنّنا اليوم أمام حتميّة تطوير مناهج تعليميّة وأدوات بيداغوجيّة تقصُر همّها على استثارة المهارة واستفزاز الموهبة ومساعدة التلميذ على اكتساب ملكة التفكير والتصرّف من داخل المعلومة وبها ومن خلالها، لا مجرّد اكتسابها عبر "سكولائيّة" جافة عفا عليها الزمن،وذلك حتى يكون لُمخرجات نظامنا التعليمي قيمة وقامة في العالم المعاصر، فانسياب المعلومات وتدفّقها أكبر من أن تحاكيها أي مناهج دراسيّة حتى لو اقترنت ببيداغوجيا "فارقيّة"متقدّمة ..

غير أنّ ما يجب التشديد عليه هو أنّ أيّ نشاط إصلاحي يجب أن يقترن بالحيطة والحذر ، فما لا يعلمه البعض أنّ القوى الدولية تستخدم البنك الدولي لتوجيه العمليات الإصلاحيّة في البلدان النامية (المتخلّفة)، ففي تقرير لهذه المؤسسة الدولية المانحة حول إصلاح التعليم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نقرأ ما يلي:" من الأحسن إسناد صياغة هذه النظرة إلى مجموعة صغيرة من المسؤولين ذوي المستوى العالي، والذين يعملون تحت

إمرة شخصية نشيطة ومحترمة على الصعيد الوطني، هذه المجموعة ستتلقى أجورا أو موارد مالية وبشرية من أجل القيام بالتحليل التقني الضروري، وطلب النصيحة من دول أخرى أو منظمات مهنية، واقتراح اختيارات كبرى" ،، لاحظوا عبارة:"تحت إمرة شخصية نشيطة ومحترمة..!! "..

واتّساقا مع ما تقدّم وإيمانا منّا بأنّ قضية إصلاح التعليم شأن عام لأيٍّ من أصحاب الرأي أن يُدليَ بدلوه فيه نحاول في هذا الكُتيّب رصْد أبرز مواطن الخلل في التعاطي الرسمي والمدني مع ملف إصلاح المنظومة التربوية دون أن نذهل عن تقديم بعض المقترحات في هذا الإطار آملين في تقديم مساهمة متواضعة قد يجد فيه أصحاب القرار وذوو الاختصاص بعضا مما يفيد ..

المنظومة التربوية التونسية: نبذة تاريخية موجزة عن أبرز مراحل الإصلاح

إصلاح 1958

في تلك المرحلة كانت البلاد التونسية تشهد نسبة أمية مرتفعة جدا (حوالي 84,7 بالمئة) بفعل النخبوية التي طغت على السياسة التعليمية للمحتل الفرنسي الذي تعمّد إغراق الشعب التونسي في غياهب الجهل والتخلّف، وجاء الزعيم الحبيب بورقيبة بمشروع مجتمعي شامل قائم أساسا على نشر التعليم لتأمين مرحلة بناء دولة الاستقلال أو الدولة الحديثة كما يسميها البعض، فخصّص آنذاك ربع ميزانية البلاد للقطاع التعليمي وكان أول طلب تقدمه الجمهورية التونسية الوليدة من البنك الدولي بغاية بناء المدارس والمعاهد، وفرض إجبارية التعليم بعد أن ضمن مجانيته، لكنّه في إطار تنفيذ سياسة توحيد التعليم ارتأى إلغاء الجامعة الزيتونية عام 1965 وألصق بها كلّ نقيصة وانخرط في تشويه الزيتونيين وربطهم بالرجعية والجمود، ولم يكن ذلك مجرّد امتداد للصراع البورقيبي اليوسفي بل كان أيضا وخاصة نتاجا لفكر عَلماني تغريبي ثاو في عقل الزعيم ووجدانه، على العموم اتّسمت تلك الفترة التأسيسية في المجال التربوي بمراكمة المعرفة لخلق إطارات وتأهيلها للمشاركة في بناء الدولة ..

إصلاح 1991

حصر الرئيس المخلوع زين العابدين بن علي همّه وقصر جهده على مواصلة مدّ الشبكة التربوية إلى المناطق الريفية ومكافحة ظاهرة التسرب المدرسي وإطلاق حملة تعريب طالت الرياضيات...،ورغم أنّ هذه المحاولة التصحيحية حقّقت بعض الإنجازات كالتقليص من نسبة الأميّة والتقليل من نسبة الرسوب إلّا أنّ المقاربة الإصلاحية بقيت في دائرة التكميم الصرف وانتهت بإخفاق تجربة التعليم الأساسي التي اقترنت بتراجع مذهل في القدرات الذهنية والمعرفية للتلميذ ..

إصلاح 2002

تميّزت المرحلة الإصلاحية الثالثة بإرهاصات التخلّص من هاجس الكمّ ومحاولة معانقة الكيْف، حيث وقفت القيادة السياسية على إخفاق التجربة السابقة والحاجة إلى تقننة التعليم والتوقف عن مراكمة المعلومات وضرورة التركيز على الجانب التربوي ، غير أنّ هذه المرحلة اتّسمت بالتخبّط والارتباك فتمّ غلق مدارس ترشيح المعلمين قبل أن يقع التخلّي عن المعاهد العليا لتكوين المعلمين، لتتعمّق المشاكل الهيكلية ..

"إعلان نوايا" الإصلاح بعد الثورة المجيدة

بعد اندلاع الثورة كان من الطبيعي أن تتعلّق همّة التونسيين عامّتهم قبل خاصّتهم بمنظومة تربوية جديدة تراعي طبيعة السياق الثوري النزاع بطبيعته وبإكراهات هُويّته إلى التغيير ، فكان أن نُظّمت ندوة وطنية بإشراف وزارة التربية والتعليم حول "منهجية الإصلاح التربوي"استأثرت بثلاثة أيام من شهر مارس 2012 ، لكنّها لم تخلص إلى إجابات شافية وضافية عن الأسئلة الكلية التي تحفّ بالمسألة التّربوية كالفصل في تنازع المرجعيات الهووية بين العَلمانية والإسلاميّة ، بعد ذلك حصلت بعض المحاولات الجادة ..

في عهد رئيس الحكومة مهدي جمعة ووزير التربية فتحي الجراي حين تمّ إصدار التقرير الوطني حول التربية لسنة 2014 لأول مرّة في تاريخ الوزارة، كما وقع نشر التقرير الوطني حول التربية للجميع في أفق 2015 تضمّن المعايير والأهداف المتعلقة بالألفية..

وبعد الاستحقاق الانتخابي لعام 2014 وحلول قيادة سياسية "دائمة" أطلق وزير التربية في عهد رئيس الحومة الحبيب الصيد الحوار الوطني المجتمعي لإصلاح المنظومة التعليمية وتمّ تشكيل لجنة وطنية لقيادة إصلاح المنظومة التربوية ضمّت الاتحاد العام التونسي للشغل ووجوها من المجتمع المدني علاوة على عدد من ممثّلي الوزارات ذات الصلة،غير أنّ هذه اللجنة سجّلت نقصا في التنوّع الهيكلي(العضوي) والفكري(الانتمائي) من خلال غياب اتحاد الأعراف وبعض الجمعيات التربوية وهيمنة اللون اليساري بحضور المركزية النقابيّة و الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين إلخ...

أما في ما يتعلّق بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي فقد تمّ إطلاق مشروع غصلاح على اساس اتفاقية ممضاة من وزارة الإشراف والجامعة العامة للتعليم العالي يوم 05 أكتوبر 2011 وبعد أخذ ورد طويلين تمّ تقديم المشروع إلى مجلس نواب الشعب في أفريل 2015 وقد عاب عليه البعض افتقاده لمنهجية علمية محكّمة ..

قصارى القول..

رغم ما لمسناه في آراء المشاركين والمتدخّلين في الشأن التربوي من جدية الطرح وعمق التناول إلاّ أننا لحظنا ما يمكن أن نعُدَّه مثالب وأخطاء استراتيجية تشوب الرؤية الإصلاحية ولا سيما تلك التي تتبناها السلطة الرسمية ..

الباب الأول

أخطاء استراتيجية

في الرؤية الإصلاحيّة

ما نراه حقيقةً هو أنّ هناك 5 أخطاء أو عيوب "استراتيجيّة" كبرى تشوب الرؤية الإصلاحية الرسمية وهي كالآتي:

-1-المبالغة في التركيز على دور المدرّس.

-2-تحويل قطاع التعليم إلى أداة لامتصاص البطالة.

-3-قصر المقاربة الإصلاحية على الكتاتيب ورياض الأطفال والاقتصار على مراحل التعليم.

-4-رؤى إصلاحية تلفّق بين العناصر المجتمعيّة الهوَوية والضرورات التحديثيّة.

-5-النظر إلى الإصلاح من القمّة بدلا من القاعدة.

-1- المبالغة في التركيز على دور المدرّس

لاشكّ أنّ مردّ هذا "الخلل" هو شيوع فكرة قوامها محوريّة المدرّس في العملية التعليمية ، بطبيعة الحال لا نستطيع نقض هذه الرؤية تماما، فهي مقاربة صحيحة لكنّها نصف الحقيقة ،فلئن كان المعلّم بهذا الدور المفصلي إلّا أنّه ليس وحده في المركز، فمعه يقف التلميذ ومن هنا تتأكّد ضرورة تفعيل بعض من آليات النظرية الإبداعية التي تجعل من المتلقّي مشاركا في صنع المعلومة ومؤهّلا للتصرّف فيها، دون أن نذهل عن بقية المتدخّلين في العملية التربوية من مديرين وقيّمين ومتفقّدين ومرشدين تربويين فجميعهم يلعب دورا شديد الأهمية في تأمين التواصل "الصحي"بين المعلّم والمتعلم..

فجميع الدول المتقدّمة تتبنّى في نظُمها التعليميّة ما يُسمّى "البيداغوجيا الإبداعية" خاصة في السنوات الأولى من الدراسة حيث تقع مركزة دور التلميذ وتفعيل حضوره في الفصل، إذ يتميّز هذا النمط التعليمي بجملة من المميزات منها:

- يقتصر عمل المعلّم على عرض المادة العلمية ومساعدة التلميذ على استنباط معلمات جديدة.

- دفع المتعلّم إلى التفكير في مكتسباته المعرفية.

- السعي إلى استفزاز المهارات الكامنة لدى التلميذ.

- تدريب الطفل على ممارسة الحرية وتحمّل مسؤولية تصرفاته وقراراته.

- إكساب التلميذ القدرة على الاكتساب وتطوير ملكة التعلّم [...]

صفوة القول، يجب أن يُنظر إلى كلٍّ من المدرّس والمتلقّي بصفتهما قطب رحى العملية التربوية، لذلك يحتاج التلميذ–أو يستحقّ- اهتماما رسميا أكبر من أجل خلق أناس يتعلّمون

فيفكّرون وينتجون، حتى لا يُجبرنا واقع الحال إلى الإصداع بأنّ:"المدرسة التونسية أصبحت تناقض أهدافها"[1].

---

[1]- د مراد البهلول ؛ورقة بحثية "قراءة نقدية في الإصلاحات التربوية بتونس من 1958 إلى 2002" الندوة الوطنية حول منهجية الإصلاح التربوي- مارس 2012.

2-تحويل قطاع التعليم إلى أداة لامتصاص البطالة

بعد بناء دولة الاستقلال بات قطاع التعليم أداة بيد الساسة لامتصاص العاطلين عن العمل من أصحاب الشهادات العليا ممّا فاقم أعداد المدرّسين المعوّضين في ظاهرة يمكن عدّها شكلا متقدّما من أشكال "البطالة المقنّعة"،ولا شكّ أنّ تواصل سياسة"الاستيعاب"هذه يحول دون مراجعة جديّة لمقاييس اختيار المدرّسين ويهدّد بتمييع العملية الانتقائية، بما يعود بالسلب على المتعلّم الذي يذهب ضحية معلمين تعوزهم الكفاءة أو الجدية اللازمة فيتعامل مع مهنة التدريس كمجرد وظيفة حكومية جيدة أنقذته من براثن البطالة، وبطبيعة الحال يكرّس هذا النوع من التشغيل الفساد الإداري ويثقل الميزانية بما يضرّ ولا ينفع من الموظفين الجدد بما يقلّص لاحقا من الزيادات في الأجور وهو ما يخلق مشاكل عويصة بين الحكومات والهياكل النقابية، وما على الدولة إلا أن تسعى إلى تشجيع الشباب على المبادرة وتمويل المشاريع الصغرى ووضع استراتيجيات بمدى متوسط وبعيد للقضاء على هذه الظاهرة وحصر مهنة التدريس على من يستحق بالاستناد إلى اختبارات دقيقة وشاقة حتى تكون آلية اصطفاء صارمة تليق بقطاع حسّاس كالتربية والتعليم، فنحن لسنا إزاء مجال إنتاجي عادي بل نحن بصدد مصنع أجيال من النساء والرجال، أجيال ستحمل المشعل يوما وتقفز بالبلاد ومعها درجات أو دركات ، وهذه الصرامة في توظيف المدرّسين نجدها في النظام التعليمي الياباني حيث يجد طالب الوظيفة نفسه أمام اختبارات شفوية وكتابية صعبة لا يصل إليها إلا بعد مسار اختباري سابق بحيث يغدو التعليم مهنةَ المهن وليس مهنة من لا مهنة لها كما هو الحال عندنا بعد الإقدام على غلق مدارس ترشيح المعلمين، فقد "بلغ عدد المدرّسين 63303 خلال السنة الدراسية 2014-2015 مقابل 62484 السنة الفارطة مسجلا زيادة ب819 مدرّسا"[2] .

- [2]- الإحصاء المدرسي - الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات (وزارة التربية)

قصارى القول؛ إنّ أقسى ما يمكن أن يلحق القطاع التربويّ من ضرر هو أن يتحوّل إلى فضاء جاف للتشغيل، لا يحمل مسيّروه همّ التحسين والتطوير والتجويد، كما لو أنّهم لا يُدركون أنْ لا جودة لمُخرجات التعليم من الطلاب دون جودة مُدخلاته من المدرّسين، فالنتائج تصنعها المقدّمات ولابدّ أن تأتي امتدادا منطقيا لها، ولا استقامة لظل عود أعوج، فإن كان التوظيف العمومي المتضخم شرا لابدّ منه فيجب أن يبقى بعيدا عن التعليم قوام الأمم وسُلّم نهوضها وازدهارها.

3-قصُر المقاربة الإصلاحية على مراحل التعليم الكلاسيكيّة

ممّا يُؤخذ على الحكومات التونسية المتعاقبة عدم سحب المقاربة الإصلاحية على الكتاتيب ورياض الأطفال والتحضيري وقصرها على مراحل التعليم الأساسي والثانوي والجامعي، ففي بلد كاليابان يولون عناية خاصة ب"التربية ما قبل المدرسية"التي لا تتحمّل الدولة مصاريفها، فقد أكّد الدكتور مصطفى أبو سعد أنّ السنوات السبع الأولى من حياة الطفل تشهد تشكّل 90 % من الشخصية حيث ينمو لديه "المفهوم الذاتي" الذي ينطوي على التقبل والإدراك والقيم[3]، كما أنّ الصغير ما بين ثلاث وخمس سنوات يكون قادرا بشكل أكبر على التحكّم في انفعالاته وأفعاله ويُبدي مودّة واضحة لأفراد عائلته ولاسيما والديه ويبدأ في طرح الأسئلة الفضولية وتمو لديه ملكة المعرفة، إذ يكون" إدماج الأطفال في المجتمع وفق عملية التنشئة الاجتماعية التي إطارها الأول الوالدان داخل الأسرة ويأتي بعد ذلك العديد من وكالات التنشئة التي تساهم ايضا مع الاسرة في في غكساب الأطفال نسق المعايير الأخلاقية التي تنظم العلاقات بين الفرد وأفراد المجتمع وبذلك يصبح لدى الطفل أدوات فعالة أولية تساعد في الاندماج في الجماعات المتعددة عبر مراحل نموه"[4] ..

فمجرّد خروج رياض الأطفال عن سلطات وزارة التربية يثير في رأينا الكثير من نقاط الاستفهام، وما زاد الأمر سوءا هو طريقة تعاطي وزارة المرأة والأسرة والطفولة مع هذه المؤسسة التربويّة، واستسهال منح الرخص لها والتهاون في متابعتها، حتى أنّ عددا كبيرا من رياض الأطفال تحوّلت عمليا إلى ملاجئ أو مبيتات للأطفال إذ إنّها باتت تصلُ النهار بالليل طوال الأسبوع ، ويكفي أن نعرف أنّ هناك أكثر من 4800 روضة موزعة على كامل تراب الجمهورية حتى نُدرك ضرورة مراجعة كراسات الشروط وقبل ذلك حتمية

---

[3]- د مصطفى أبو سعد المختص في المجال التربوي والأسري في مجلة إبداع العدد العاشر.

[4]- زكرياء الشربيني ويسرية صادق –"تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته"-.

تعديل الإجراءات الإدارية التي تسمح بفتح روضة تفتقد إلى أبسط المقومات الصحية بمجرّد تسلّم وصل إيداع الكرّاس على أن يقع تدارك النقائص بصفة بعديّة، سلبيات عديدة تشوب قطاع رياض الأطفال التي يستقطب معظمها عاملات غير مؤهّلات للتنشيط

،وفي خضمّ هذا الخور المستشري يبدو متفقد الطفولة عاجزا على القيام بعمله بنجاعة نظرا لفقدان الهيكل التفقدي القوة التنفيذية التي تمكّنه من ضبط التجاوزات وملاحقة المذنبين، كما تبدو الحاجة ملحة إلى مراجعة التعامل الجبائي مع رياض الأطفال لأنّها تقوم بدور تربوي حساس ويجب أن تُعامل معاملة المؤسسات التربوية الخاصة، ولاشكّ أنّ مطلب التحسين والتجويد يبدأ من تغيير سلطة الإشراف من وزارة المرأة إلى وزارة التربية أو على الأقل اقتسام المهام بينهما نظرا لوجود اختصاصات أفقية تهمّ هذه كما تهمّ تلك.

4-رؤى إصلاحية تلفّق بين العناصر المجتمعيّة الهوَوية والضرورات التحديثيّة

لم يكن النظام التعليمي بمنأًى عن منهج التحديث القسري الذي انتهجه الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة فجاءت المناهج الدراسية رجْعَ صدى لفكر تغريبي متفرنس فيه ما فيه من محاولات القطع مع مقومات الهُويّة التونسية بجناحيْها اللغويّ والديني ، قطيعة مأمولة سعوا إلى تعبيد الطريق لها عبر الجامعة الزيتونية وتمجيد اللهجة الدارجة (العامية) والحديث عن "أمّة تونسية" قائمة الذات وتسويق صورة "المرأة الحديثة" السافرة فضلا عن استخدام منابر التعليم في الترويج لبطولات "المجاهد الأكبر" بل توظيفها لتصفية حسابات سياسية مع الزيتونيين [الرجعيين] واليوسفيين [المغيّبين] ، لكنّ مساعي غرْبنة التعليم اصطدمت بترسّخ مكوّنات الهُويّة التي تعاضدت وتحرّكت وقاومت لتنتج في النهاية حالة تلمذيّة هجينة متمزقة بين الداخل والخارج، ومع أفول الحقبة البورقيبية حلّ العهد النوفمبري بقيادة جديدة لم تقو -أو لم تشأ- التخلّص من رواسب الماضي بعيوبه وعوراته، وحتى الحديث عن تطوير المناهج (البرامج) التعليمية بقيَ خلوًا من رؤية فكرية واضحة تجمع دون أن تلفّق بين العناصر المجتمعيّة الهوَوية والضرورات التحديثيّة، إذ اقترن إصلاح التسعينيات بتعريب مبتور لم يشمل سوى سنوات التعليم الأساسي، وتواصل الوضع على هذه الحال من الارتباك والتأرجح بين الفرنسة والعربنة ..

- وبعد سقوط بن علي إثر اندلاع ثورة 17 ديسمبر-14 جانفي 2011 تصاعدت الدعوات المنادية بإصلاح المنظومة التعليمية المهترئة عبر وضع الاستراتيجيات الملائمة لذلك، لكنّ تقلّبات المسار الانتقالي شغل الحكومات المتعاقبة عن الذهاب بعيدا في هذا المسلك الإصلاحي، وبقيت عوارض التمزّق بين إكراهات التاريخ وروافد التحديث ملتصقة بالنظام التعليمي وبمقاربات الإصلاح المتعلقة به، وجاء عنوان "مقاومة الإرهاب"ليزيد الطين بِلّة بإسهامه الواضح في إنتاج رؤى إصلاحيّة نزّاعة إلى تمييع المناهج الدينية وميّالة إلى التبرير بدلا من التثوير، حتى غدت "الجنسانيّة"علامةً على تطوّر الاتجاه التعليميّ العام ومبعثا لفخر

نخبة منبتّة ترى في "نظرية الجندر"ومتعلّقاتها سبيلا لتحقيق القفزة الحضاريّة المأمولة ،ولعلّ الانقسام الحادث بين نموذجين متقابلين بين التشدد والتسيّب يقومان دليلا على ذلك الفصام واللاموقف الثاوي في بطون الكتب الدراسية والمناهج التعليميّة، نظرا لتحييد المرجعية الإسلامية الأصيلة ف"السبب ... الذي يجعل البحث في أهداف التربية الإسلامية أمرا هاما: هو أنّ هناك ضرورة ملحة إلى بلورة أهداف تربوية محددة تتصف بالأصالة والمعاصرة على السواء"[5]

•

• [5]- "أهداف التربية الإسلامية"- د ماجد عرسان الكيلاني

5- النظر إلى الإصلاح من القمّة بدلا من القاعدة

يقع غالبا التركيز على تطوير التعليم العالي مع التغافل عن أنّ ذلك رهين تحسين المردودية في المراحل التعليمية الدنيا وهي المهمّة الأصعب، لأنّ مجرّد مأسسة الديمقراطيّة تختصر طريقا طويلة نحو تحسين المُخرجات الجامعية الحيّة والمكتوبة (طلبة وأوراق بحثية) كنتاج طبيعي لتعزيز الحريات الأكاديميّة..

فعلى سبيل المثال لا الحصر وقفنا على غياب التنسيق مع وزارة التربية في صياغة مشروع إصلاح التعليم العالي والبحث العلمي وهو ما يشي بنزوع عام نحو الاشتغال على القمّة دون المرور بالقاعدة ..

6- اعتماد مناهج دراسية غير ملائمة

لا شكّ أنّ ارتفاع نسبة "الإخفاق المدرسي" تشي بوجود مناهج دراسية غير ملائمة ،أي لا تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات التلمذيّة الفردية من حيث القدرات الذهنية والاستعداد النفسي وحتى الظروف المعيشية حيث أثبتت الدراسات الحديثة أنّ الطفل الريفي يختلف عن الحضري(المديني) في طريقة التقبّل أو التعاطي مع البرامج المقترحة نظرا للاختلاف البيّن في الإحاطة الأسرية ..

هذا الخلل يُخلّ بمبدأ "تكافؤ الفرص بين التلاميذ" والمطلوب لتدارك هذه المشكلة هو مراجعة المناهج الدراسية وثانيا اعتماد بيداغوجيا فارقية[6] .

_ أولا؛ مراجعة المناهج الدراسية:

يُحمل على أهل الاختصاص تشخيص العيوب التي تشوب المناهج الدراسية وتوجيه أنظار السلطة إليها لمعالجتها، إذ لا يمكن مثلا أن يطغى "التجريد" على جزء كبير من المقررات خلال المرحلة الابتدائية..

_ ثانيا؛ اعتماد بيداغوجيا فارقيّة:

تتّسم البيداغوجيا الفارقية بأهمية شديدة لأنّها آلية ناجعة للتفريد أي تأمين تمرير المعلومة إلى الجميع مع مراعاة الفروق بين الأفراد، إذ لا يمكن عرض الدروس عرضا نمطيا للجميع، بما يفرض على المعلّم إتقان تكتيكات تعليمية معاصرة لا تنظر بعين واحدة إلى الفصل وتسعى إلى ردم الهوّة الذهنية والمعرفية بين المتعلّمين؛ وهذا ما توفّره البيداغوجيا الفارقيّة بتفرّعاتها التربوية من بيداغوجيا التعاقد[7] وبيداغوجيا الخطأ[8] إلخ...

---

[6]- استراتيجية تعليمية حديثة تراعي الاختلاف بين التلاميذ داخل الفصل الواحد وتحث بالتالي على التفريد في نقل المعلومة لتكرّس مبدأ تكافؤ الفرص بين المتعلّمين.

[7]- مقاربة تعليمية تقوم على إبرام المدرس اتفاقا مع التلاميذ يحدّدون بموجبه المشروع المطلوب تنفيذه والأهداف المرجوة منه مع تحديد إطار زمني للإنجاز.

[8]- مقاربة تربوية تتوسّل بالخطأ لبناء الصواب بسلاسة ودون افتئات على المتعلم مرتكب الخطأ .

ولا يمكن الحديث عن المناهج الدراسية غير الملائمة دون الإشارة إلى غياب التوازن بين عدد المواد ودسمها من جهة وبين الوقت أو الزمن المدرسي المتاح من جهة أخرى، وهو ما يعرقل عمل المدرّس ويمنعه من تمرير المادة العلمية إلى الدارسين بما يفاقم بالتبعة أعداد المتعثرين دراسيا ..

الباب الثاني

الحاجة للموارد المالية لإصلاح التعليم

حتى نكون أكثر موضوعيةً والتصاقا بالواقع علينا أن نقول إنّ إصلاح التعليم مرتبط إلى حدّ كبير بالاستعداد المادي للدولة فنحن نحتاج إلى:

-1-مقاومة الفقر.

-2-تقننة العملية التعليمية.

-3-إصلاح التعليم العمومي.

-4-تحسين الرواتب الابتدائيّة.

-5-تحسين المرافق صحيّة والشبكات الطرقيّة.

-1- مقاومة الفقر

يُحمل على الدولة واجب الحدّ من تمدّد الفقر في معظم أنحاء البلاد ولاسيّما في شمالها الغربي وجنوبها حيث تجاوزت حالات التسرّب المدرسي عتبة 100 ألف منقطع خلال العقدين الأخيرَيْن[9]..

فحسب تقرير للمعهد الوطني للإحصاء يبلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى حوالي مليون و200 ألف تونسي [11.4 بالمئة]،وهي نسبة كبيرة بالنسبة إلى شعب لا يتجاوز عدد سكانه 11 مليون نسمة ..

وعليه، لا شكّ أنّ إصلاح التعليم لا يمكن أن يتمّ دون التقليص من نسبة الفقر وعدد الفقراء الذين تعرّفهم الأمم المتحدة بأنّهم أولئك الذين يقلّ دخلهم عن الدولار في اليوم الواحد، وهذا لن يتحقق إلا عبر خلق الثروة وتأمين توزيعها العادل حتى يتمّ الحدّ من البطالة وهذا يرتبط قطعا بمقاومة الفساد ففي تقرير مدركات الفساد لعام 2014 الصادر عن منظمة الشفافية الدولية حلت تونس في المرتبة 79 عالميا لتتقهقر بنقطتين عما كانت عليه عام 2013..

---

[9]- حسب الوثيقة السنوية التي اصدرتها الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات التابعة لوزارة التربية تحت عنوان "الإحصاء المدرسي".

2- تقنئة العملية التعليمية

لاشكّ أنّ إصلاح المنظومة التربوية يمرّ ضرورة عبر مواكبة التقدم التكنولوجي في القطاع من أجل تقريب المادة العلمية من المتلقّي وتيسير التواصل بين المعلم والتعلم، فقد بات استخدام السبورة الذكية مثلا ضروريا في الدول المتقدمة وما فتئ يعرف انتشارا كبيرا في الدول الغنية نظرا لمزاياها الكبيرة ..

ماهي السبورة التفاعلية؟..

يعرّف موقع"تعليم جديد" السبورة التفاعلية كالآتي:

"[...] السبورة التفاعلية جهاز يصنف ضمن أجهزة العرض الإلكترونية و يعمل من خلال توصيله بجهاز كمبيوتر شخصي وجهاز عرض البيانات DATA PROJECTOR ، وهي مجهزة للإتصال بالحاسب وأجهزة العرض وبمجرد توصيلها تتحول في ثواني إلى شاشة كمبيوتر عملاقة عالية الوضوح، وفضلا عن ذلك فهي مزودة بسماعات و ميكرفون لنقل الصوت والصورة، وإذا ماقام المدرس بكتابة جملة أو رسم شكل من الأشكال التوضيحية أو عرض صورة من الحاسب أو الإنترنت، فيمكنها على الفور حفظها في ذاكرتها ونقلها إلى حاسبات التلاميذ والطلاب إن أرادوا، ويمكن لأي طالب أن يبعث بما لديه من ملاحظات و مساهمات في الدرس لتعرض على السبورة إذا ماكان لديه حاسب أو قام بإعدادها على حاسب منزله و أتى بها على وسيط تخزين ونقلها لحاسب المدرس[...]"

لذلك نزعم أنّ أيّ مسار إصلاحي في قطاع التعليم يجب أن يقترن بالقدرة على تعميم التكنولوجيات الحديثة وهذا أمر يبدو مستحيلا في الوقت الحاضر بالنظر إلى الوضع الاقتصادي الهش للبلاد، فقد بات الطبشور قطعة من الماضي لا تجدها إلا في نظام تعليمي

متخلّف ولا يؤسّس في عصرنا هذا إلا لكُساح عقلي يرمي التلميذ بعيدا عن كل فعالية فكرية وحضارية ..

3-إصلاح التعليم العمومي

عندما نتحدّث عن إصلاح التعليم العمومي فلابدّ أن نعرج على إشكالات معظمها يحتاج إلى موارد مالية كبيرة :

- البنى التحتية المهترئة والحالة المزرية لعدد من المدارس والمعاهد خاصة في المناطق الريفيّة تشكّل تحدّيا (ماليا) كبيرا أمام الدولة..

- تتالي الإضرابات في قطاع التعليم يفرض على السلطة تحسين آليات التفاوض مع الهياكل النقابية وتأمين تواصل سلس بينها وبين وزارة التربية وباعتبار هيمنة الجانب المالي على النزاع الكلاسيكي بين الطرفين فإنّ توفّر السند المادي يبدو مهمّا لتجاوز الإشكالات المتكررة ..

- تنامي ظاهرة الدروس الخصوصية التي يعطيها المدرّسون المباشرون يستدعي تدخّلا عاجلا من الدولة لمقاومة هذا المناخ الشاذ (وقد تمّ اتّخاذ خطوات في هذه الطريق) ،فانتشار هذه الظاهرة "الوبائية" أثقل كواهل الأسر واختزل التعليم في تحصيل العلامة الضرورية للنجاح في الاختبارات ، غير أنّ الخبر السيئ في هذا الإطار هو ضرورة رصد الأموال الضرورية للترفيع في أجور المدرسين إلى مستويات مقبولة ..

- انحدار قيمة التعليم وانتهاء دوره "التاريخي"كمصعد اجتماعي يفترض اشتغالا جديدا على صورته الاجتماعية وهذا يحتاج إلى إسناد اقتصادي.

4- تحسين الرواتب الابتدائيّة

يلعب تحسين الرواتب الابتدائيّة للمدرّس دورا مهمّا في تحفيزه ورفع معنوياته حتى يقدّم ما لديه من قدرات وطاقات لفائدة التلميذ، كما أنّه يشكّل عامل ترميم لا يُنكر لصورة المدرّسين التي لحقها ضرر كبير سواء في علاقاتهم العمودية [مع المتلقي] أو الأفقية مع [المجتمع]، فللمعلّم هيبة لا تنكرها إلا الدول المتخلّفة ، فقيمته من قيمة التعليم نفسه، ففي اليابان قد يصل راتب المدرس بعد إحالته على التقاعد إلى 3 أضعاف راتبه أثناء مباشرته الوظيفة وذلك في حالات محددة ترتبط بعدد سنوات التدريس ومدى نموذجية الأداء، لكننا مرة أخرى نحيل على عوَز الدولة وحاجتها إلى ميزانيات ضخمة لتحقيق هذا المطمح ..

5- تحسين المرافق الصحيّة والشبكات الطرقيّة

يجب ألا يقتصر تحسين البنية التحتية على الفضاءات التعليمية وعليه أن ينسحب كذلك على المرافق الصحية والشبكات الطرقية، فغيابها أو اهترائها يشكّل عوامل مباشرة في استفحال ظاهرة الانقطاع المدرسي ولاسيما في المناطق الداخلية، فالتلميذ يجب أن يلقى رعاية صحية دنيا ويكون قادرا على الوصول بيسر إلى المؤسسة التعليمية، وتوفير هذين الشرطين البديهيين يقتضي توفر موارد مالية كافية حتى يستفيد منها الجميع ..

الباب الثالث

مقترحات عامة

نحاول في ما يلي تقديم بعض المقترحات النظرية والعملية للنهوض بالمنظومة التربوية المتآكلة:

- منح فسحة من الوقت للتلميذ حتى يقوم بأنشطة فكرية وثقافيّة.

- تكريس نموذج المدرسة المتعددة ما يعني "أقلمة"التعليم وتبيئته مع محيطه انصياعا ل وانسجاما مع مبدأ "اللامركزية".

- تطوير المناهج الدينية دون السقوط في فخ التمييع فن"الأمة الإسلامية أمة خاصة في طبيعتها ووضعها ،هي أمة ذات مبدأ وعقيدة ورسالة ودعوة فيجب أن يكون تعليمها خاضعا لهذا المبدأ وهذه العقيدة"[10].

- إلغاء الرسوب في السنتين الأوليين من التعليم الابتدائي لتجنب إشعار الطفل بالفشل والإخفاق منذ الصغر.

- مراجعة الكتاب المدرسي الخاص بالمرحلة الابتدائية وجعله أكثر تشويقا وجاذبية .

- التقليص من نسب الرسوب في المرحلة الابتدائيّة وهو ما يتطلّب مراجعة نظام التقييم المعتمد منذ 5 سنوات .

- المدرّس هو على نحو ما موظّف حكومي محمول عليه العمل في إطارها وتحت جناحها ، فلا يحقّ له تقديم دروس خصوصيّة منزلية وإن عنّ له تقديم مثل هذه الدروس فليقدّمها داخل المؤسسة التعليمية تحت رقابة الوزارة وإشرافها،وما على الدولة إلا اتّخاذ إجراءات صارمة في هذا الشأن .

- [10]- أبو الحسن علي الندوي -كيف توجه المعارف في الأقطار الإسلامية -.

- استئناف مسار التعريب والإيمان به طريقا إلى التقدّم ،فما من دولة حققت التقدّم إلا وقد استخدمت لغتها ،فاللغة ليست مجرد أداة للتواصل بل هي "وعاء الفكر" .

- تعيين طبيب نفسي (Psychoterapeute) في كل مؤسسة تعليميّة لتأطير التلميذ واستباق المشكلات التي قد تعرقل تقدّمه الدراسيّ خاصة مع تكاثر حالات الانتحار.

- التقليص من أعداد التلاميذ في كل فصل لتيسير العملية التعليمية (عدم تجاوز 30 تلميذا) .

- مراجعة المناهج الدراسيّة بما يرسّخ القيم الإنسانية السامية في عقول النشء ووجدانهم.

- مراجعة الزمن المدرسي بما يتناسب وكمّ المواد والمناهج المقررة.

- الترفيع في أجور الأساتذة الجامعيين حتى يخلوَ ذهنه للبحوث والإسهامات العلمية.

- التمسّك بمنظومة _إجازة ماجيستير دكتوراه_ "إمد"المعتمدة في الولايات المتحدة الأمريكيّة ومعظم الدول الأوروبية .

- تحسين البنية التحتية للمؤسسات الجامعية وتوفير عدد أدنى من المخابر وفضاءات البحث.

- مراجعة الاختصاصات المتاحة في الجامعة التونسية بما يناسب ومتطلّبات سوق الشغل في عصر "اقتصاد الذكاء"و"ثولثة الاقتصاد[11]".

- توفير المزيد من مقار الإقامة للطلبة (المبيتات) وتحسين أسطول النقل لعلاقته المفصلية بحضور الطالب ومردوديّته.

[11]- الاتجاه العالمي نحو القطاع الثالث (الخدمي والتجاري).

- مراجعة النقائص الكامنة في مشروع إصلاح التعليم العالى والبحث العلمى بانفتاح أوسع على المختصين وذوي الخبرة.

- تكريس الاستقلاليّة المالية للجامعات.

- فسح المجال للطلبة لتقييم أساتذتهم مع وضع ضوابط لذلك حتى لا تتحوّل العملية التقييمية إلى إهانة للأستاذ.

- وضع وثيقة وطنية للتعليم تتضمّن خطوات إجرائية لمستويات التنفيذ الثلاثة تكوينا وتأطيرا وتسييرا.

- جعل قيم الإسلام قطب رحى العملية التربوية بما يخدم هدف بناء الإنسان المعتز بانتمائه العقدي والوطني،و" يتدرج منهاج التربية الإسلامية في تنمية الرهبة والرغبة المذكورين حسب المستويات العقلية والنفسية فهي تنمية الرهبة يبدأ بالترهيب من عواقب المعصية والانحراف بسبب ما يجلبانه من عذاب عاجل أو آجل إلى أن ينتهيَ بالزهد فيهما والنفور منهما لقبحهما وبشاعتهما وفي تنمية الرغبة يبدأ بالترغيب في ثمار الطاعة والاستقامة بسبب ما يجلبانه من مثوبة عاجلة أو آجلة إلى أن ينتهيَ بمحبّتهما لجمالهما ورفعتهما"[12].

- تعزيز التعاون والتشاور بين أصحاب الشركات ووزارة التعليم العالي لتحديد المؤهلات والقدرات المطلوبة ووضع مقاييس معينة للحصول على شهائد يكون أصحابها مؤهّلين للتوظيف.

- مكافأة الأساتذة المتفوّقين وتحفيزهم بالجوائز والمنح اقتداء بالتجربة الماليزية التي وضع أسسها مهاتير محمد.

- تكثيف الومضات التحسيسية التعليمية في وسائل الإعلام نظرا للتأثير العميق الذي تتركه الصورة والكلمة في هذا العصر.

---

[12]- تطور مفهوم النظرية التربوية الإسلامية د ماجد عرسان الكيلاني

- لا شكّ أنّ سلطة المدرسة آخذة في الانحسار في هذا العصر، ففضلا عن الدور الأبوي وتأثيره القوي في الأبناء تلعب الانترنت دورا لا يُنكر في قولبة تفكير التلميذ وتوجيه ميولاته، ومن هنا تتأكّد ضرورة محاولة استنباط آليات كبح وسيطرة دنيا على السلطة الأُسرية والشبكة العنكبوتية عبر السلاح التشريعي والرقابي .

- مراجعة القيمة المالية لرسوم الترسيم ومحاولة السيطرة على أسعار الكتب والأدوات المدرسية من أجل التجسيد الفعلي لمبدأ"مجانية التعليم" ف"البلدان التي تتيح فرصا متعددة للتعلم تسجل أيضا درجات أعلى على مؤشر اقتصاد المعرفة"[13] .

- زرع ثقافة المطالعة عبر سياسة المكافأة والتحفيز.

- تحييد العامل الإيديولوجي لفائدة المتطلّبات التربوية البيداغوجية..

- تغليب بيداغوجيا الذكاء على بيداغوجيا استعادة المعلومات في التقييم.

- مجابهة فشوّ مظاهر الفساد في الحرم المدرسي من تدخين وجنس ومخدّرات إلخ...، ولا سبيل على ذلك سوى بمراجعة بعض التشريعات الجنائية ذات الصلة كذلك المتعلّق باستهلاك القنّب الهندي[14]..

- اتخاذ إجراءات صارمة لمواجهة العنف المدرسي الأفقي والعمودي (بين التلاميذ أنفسهم وبينهم بين المدرّسين).

- تشجيع المبادرات الجمعياتية (غير الربحية) للخروج من المنطق التجاري للمؤسسات التعليميّة الخاصة.

- تفعيل دور المرشد التربوي بما يتجاوز حدود المؤسسة التربوية.

---

[13]- البنك الدولي- إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا - تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا2007.

[14]- "الزطلة".

- إجراء دورات تكوينية لمدراء المدارس والمعاهد لتدريبهم على بناء علاقات صحية (لاعموديّة) مع المدرّسين .

- تفعيل دور أولياء الأمور في العملية التربوية عبر عقد اجتماعات دورية وتسجيل التوصيات والنظر الجاد فيها.

- تأمين التكوين المستمرّ لجميع المتدخّلين في العملية التربوية.

- تعصير البيداغوجيا التربوية الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

- في الولايات المتحدة الأمريكيّة"يتمتّع المعلمون بقسط وافر من الاستقلال الذاتي في اختيار المواد"[15]،لا نرى مانعا في استنساخ هذه التجربة واختبار مدى نجاعتها .

- "إنشاء خلية محلية وجهوية متخصصة للتربية الوالدية (أي تدريب الوالدين على اصول التربية الحديثة في معالجة الأطفال والمشاركين) في افق خلق جهاز خاص بها في وزارة التربية"[16].

[15]- " تحالف الحضارات" تقرير الدوحة عن التعليم 2006

[16]- حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية المغربي - مذكرة حول إصلاح منظومة التربية والتعليم - .

خاتمة

ليس هناك "تحريف أو متاجرة بشرف الحقيقة" في القول إنّ الاستمرار في انتهاج منهج التلقين هو في حقيقته قضاء مبرم على روح الخلق والإبداع بل إنّه ضرب من ضروب "تعذيب" العقل وقهره وقصْره على ترداد الأفكار بدل إنتاجها !..

فلا تحدّثونا رجاءً عن عدد طلبة الفلسفة بل حدّثونا عن عدد الفلاسفة .. فعندما نُلقي نظرة على مقاييس التصنيف الأكاديمي للجامعات حول العالم نقف على طغيان مقياس "الكيْف"أو الكمّ المقرون بالأداء على ما عداه من الاعتبارات الملتصقة بمراكمة المعرفة،فعلى سبيل المثال لا الحصر نذكر بعضا من معايير تصنيف شنغهاي العالمي للجامعات [ARWU] المتعلق بالبحوث العلميّة :

– مرور الحائزين على جوائز نوبل سواء من خلال الدراسة أو التدريس .

– نجاح الخريجين .

– حجم الدراسات والأبحاث المنشورة في مجلتي "ناتشر" و"ساينس" البريطانيتين .

– نسبة الإشارة إلى تلك البحوث والجامعات في وسائل الإعلام والمجلات العلمية.

– نسبة الإشارة إلى الباحثين في السنوات الخمس الأخيرة .

– الأداء الأكاديمي.

فضلا عن الإكراهات الاقتصادية والاجتماعية المتصلة بالتعليم وما تقتضيه من ملاءمة الشهادات العلمية مع حاجات سوق الشغل علينا أن نقصر همّنا وعُصارة جهدنا على أكثر النقاط مفصليّة وهي بناء الإنسان القادر على بناء العمران بعلمه وأفكاره وساعده..

قصارى القول؛ بعد أكثر من 59 سنة من تحقيق استقلال[ما] وأكثر من أربع سنوات من اندلاع ثورة 17 ديسمبر 2010– 14 جانفي 2011 المطلوب هو التخلّص من كل انشداد سياسويّ والانطلاق نحو إرساء ميثاق وطني للإصلاح أو ورقة استراتيجيّة

إصلاحيّة شاملة تعالج جميع أطوار الحياة التعليمية للفرد مع وضع برنامج إجرائي صارم مرتبط بأهداف محدّدة ومقيّد بهامش زمني معيّن ويراعي الوضع الاقتصادي الخاص الذي تمرّ به البلاد، دون أن نذهل بطبيعة الحال عن اتّخاذ جملة من الإجراءات "العاجلة" مثل إلغاء الرسوب(تماما) في السنتين الأوليين من التعليم الابتدائي الذي نراه مقترحا خليقا بالنظر ..

المراجع والمصادر

_ أبو الحسن علي الندوي - كيف توجه المعارف في الأقطار الإسلامية -.

_ الإحصاء المدرسي - الإدارة العامة للدراسات والتخطيط ونظم المعلومات (وزارة التربية).

_ البنك الدولي - إصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا -تقرير التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا2007.

_ تقرير الدوحة عن التعليم 2006 - تحالف الحضارات- .

_ حزب الحركة الديمقراطية الاجتماعية المغربي - مذكرة حول إصلاح منظومة التربية والتعليم-.

_ زكرياء الشربيني ويسرية صادق - تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملته ومواجهة مشكلاته - .

_ ماجد عرسان الكيلاني -أهداف التربية الإسلامية-.

_ ماجد عرسان الكيلاني - تطور مفهوم النظرية التربوية الإسلامية- .

_ مصطفى أبو سعد ـ مجلة إبداع العدد العاشر ـ .

فهرس

- مقدمة 4

- توطئة 6

- المنظومة التربوية التونسية: نبذة تاريخية موجزة عن أبرز مراحل الإصلاح 8

- الباب الأول: أخطاء استراتيجية في الرؤية الإصلاحيّة

- المبالغة في التركيز على دور المدرّس 14

- تحويل قطاع التعليم إلى أداة لامتصاص البطالة 16

- قصْر المقاربة الإصلاحية على مراحل التعليم الكلاسيكيّة 18

- رؤى إصلاحية تلفّق بين العناصر المجتمعيّة الهوَوية والضرورات التحديثيّة 20

- النظر إلى الإصلاح من القمّة بدلا من القاعدة 22

- اعتماد مناهج دراسية غير ملائمة 23

الباب الثاني: الحاجة للموارد المالية لإصلاح التعليم

- مقاومة الفقر 27

- تقننة العملية التعليمية 28

- إصلاح التعليم العمومي 30

- تحسين الرواتب الابتدائيّة 31

- تحسين المرافق الصحيّة والشبكات الطرقيّة 32

الباب الثالث: مقترحات عامة

- الخاتمة 39

- المراجع والمصادر 41

الصفحة الرسمية للكاتب على الفايسبوك:

الكاتب السياسي صابر النفزاوي